

Distr.: Limited
13 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

البند 90 (ب) من جدول الأعمال

تخفيض الميزانيات العسكرية: المعلومات الموضوعية عن
المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا،
تشيكيا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، الصين، فرنسا،
فنلندا، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان:
مشروع قرار

المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 72/53 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 43/54 المؤرخ
1 كانون الأول/ديسمبر 1999 و 14/56 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و 28/58 المؤرخ
8 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 44/60 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 13/62 المؤرخ 5 كانون
الأول/ديسمبر 2007 و 22/64 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 20/66 المؤرخ 2 كانون
الأول/ديسمبر 2011 و 23/68 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 21/70 المؤرخ 7 كانون
الأول/ديسمبر 2015 و 20/72 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 24/74 المؤرخ 12 كانون
الأول/ديسمبر 2019 المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية
النفقات العسكرية،

وإنه تشير أيضا إلى قرارها 142/35 بآء المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1980 الذي أرسى فيه
نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وإلى قراراتها 62/48 المؤرخ 16 كانون الأول/
ديسمبر 1993 و 66/49 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1994 و 38/51 المؤرخ 10 كانون الأول/
ديسمبر 1996 و 32/52 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1997 التي أهابت فيها الجمعية العامة بجميع



الدول الأعضاء المشاركة في ذلك النظام وإلى قرارها 54/47¹ جاء المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1992 الذي أيدت فيه الجمعية المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ودعت فيه الدول الأعضاء إلى تزويد الأمين العام بمعلومات ذات صلة بالموضوع عن كيفية تنفيذها،

وإن تلاحظ أنه منذ ذلك الحين قدم عدد من الدول الأعضاء التي تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة تقارير وطنية عن النفقات العسكرية وعن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية،

واقترنا منها بأن الشفافية في المسائل العسكرية عنصر أساسي في إرساء مناخ من الثقة بين الدول في جميع أنحاء العالم وأن تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر على الصعيد الدولي، وبالتالي فهو يشكل مساهمة هامة في منع نشوب النزاعات،

وإن تلاحظ الدور الذي يؤديه نظام الإبلاغ الموحد الذي أرسى في قرارها 142/35² جاء، بوصفه أداة هامة لتعزيز الشفافية في المسائل العسكرية،

وإن تدرك أن توسيع نطاق مشاركة جميع الدول الأعضاء في نظام الإبلاغ الموحد من شأنه أن يزيد من تعزيز قيمة هذا النظام،

وإن تلاحظ أن استعراض تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية بصفة دورية يمكن أن ييسر مواصلة تطويره لضمان استمرار جدواه ومواصلة العمل به، وإن تشير إلى أن الجمعية العامة أوصت في قرارها 20/66³ باستحداث عملية لإجراء استعراضات دورية،

وإن تشير في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام عن سبل ووسائل تنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك بوجه خاص ما يتعلق منها بكيفية تعزيز المشاركة في نظام الإبلاغ الموحد وتوسيع نطاقها⁽¹⁾،

وإن تشير أيضا إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها عن سبل ووسائل تنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك بوجه خاص ما يتعلق منها بكيفية تعزيز المشاركة في نظام الإبلاغ الموحد وتوسيع نطاقها⁽²⁾،

وإن ترحب بالبرنامج الشبكي التفاعلي للأمانة العامة بشأن النفقات العسكرية، الذي يضم خاصية إبلاغ على الشبكة، مما يزيد من سهولة استعماله وييسر تقديم التقارير⁽³⁾، وفقا للقرار 20/66،

وإن تلاحظ الجهود التي تبذلها عدة منظمات إقليمية لتعزيز شفافية النفقات العسكرية، بما في ذلك تبادل دولها الأعضاء المعلومات في هذا الصدد سنويا وبشكل موحد،

(1) A/54/298.

(2) A/66/89 و A/66/89/Corr.1 و A/66/89/Corr.2 و A/66/89/Corr.3.

(3) انظر www.un.org/disarmament/milex.

وإن تشدد على أن تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية لا تزال له أهميته في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة،

وإن تشير إلى أن الجمعية العامة أوصت في قرارها 20/66، لغرض قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ عن نفقاتها العسكرية الوطنية في إطار التقرير المتعلق بالنفقات العسكرية، بأن يكون مفهوما لدى الجميع بأن المقصود بـ "النفقات العسكرية" كل الموارد المالية التي تنفقها الدولة على أوجه استخدام قواتها العسكرية ومهامها وبأن المعلومات عن النفقات العسكرية ينبغي أن تجسد الإنفاق الفعلي بالأسعار الجارية والعملة المحلية،

وإن تضع في اعتبارها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة 26 منه،

1 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمين العام، بحلول 30 نيسان/أبريل من كل سنة، تحقيقاً لأوسع مشاركة ممكنة، تقريراً عن نفقاتها العسكرية عن آخر سنة مالية تتوافر عنها بيانات، ويفضل أن تستخدم قدر المستطاع أحد أشكال الإبلاغ على الشبكة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقديم تقرير يفيد بعدم وجود ما تبلغ عنه أو تقرير "الرقم الواحد" بشأن النفقات العسكرية أو باستخدام أي شكل آخر يستحدث في سياق إبلاغ المنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى عن النفقات العسكرية بطريقة مماثلة؛

2 - **توصي** جميع الدول الأعضاء بتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية⁽⁴⁾، على أن تراعي مراعاة تامة الأوضاع السياسية والعسكرية والأوضاع الأخرى السائدة في كل منطقة؛

3 - **تدعو** الدول الأعضاء إلى تضمين تقاريرها ملاحظات توضيحية عن البيانات المقدمة تشرح أو توضح فيها الأرقام الواردة في استمارات الإبلاغ، مثل نسبة إجمالي النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي وأي تغييرات أساسية أجريت منذ تقديم آخر تقرير وأية معلومات إضافية تجسد سياستها الدفاعية واستراتيجياتها وعقائدها العسكرية؛

4 - **تدعو أيضاً** الدول الأعضاء إلى أن تقدم في تقاريرها السنوية معلومات عن جهات الاتصال الوطنية التابعة لها؛

5 - **تشجع** الهيئات الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية على تعزيز شفافية النفقات العسكرية وتعزيز أوجه التكامل بين نظم الإبلاغ، مع مراعاة السمات الخاصة بكل منطقة، وعلى النظر في إمكانية تبادل المعلومات مع الأمم المتحدة؛

6 - **تحيط علماً** بالتقرير السنوي للأمين العام⁽⁵⁾؛

7 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، في حدود الموارد المتاحة، بما يلي:

(أ) مواصلة ما درج عليه من إرسال مذكرة شفوية سنوية إلى الدول الأعضاء يطلب فيها تقديم تقاريرها عن النفقات العسكرية؛

(4) A/54/298.

(5) A/77/159.

(ب) تعميم مذكرة شفوية سنويا على الدول الأعضاء تورد بالتفصيل التقارير التي جرى تقديمها عن النفقات العسكرية وتمت إتاحتها على الموقع الشبكي؛

(ج) مواصلة المشاورات مع الهيئات الدولية المعنية بهدف التيقن من مقتضيات تعديل الأداة القائمة، من أجل تشجيع المشاركة فيها على نطاق أوسع وتقديم توصيات تستند إلى نتائج تلك المشاورات وتأخذ في الحسبان آراء الدول الأعضاء بشأن التغييرات اللازم إدخالها على مضمون نظام الإبلاغ الموحد وهيكله؛

(د) تشجيع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية على تعزيز شفافية النفقات العسكرية والتشاور مع تلك الهيئات والمنظمات مع التركيز على دراسة إمكانيات تعزيز أوجه التكامل بين نظم الإبلاغ الدولية والإقليمية وفرص تبادل المعلومات المتصلة بذلك بين تلك الهيئات والأمم المتحدة؛

(هـ) مواصلة التشجيع على زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية المختصة من أجل التوعية بتقرير الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية وبدوره كدبير من تدابير بناء الثقة؛

(و) تشجيع مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تساعد الدول الأعضاء، في منطقة كل منها، في تعزيز معرفتها بنظام الإبلاغ الموحد؛

(ز) تشجيع عقد ندوات وحلقات تدريبية دولية وإقليمية أو دون إقليمية ودعم إعداد الأمانة العامة دورة تدريبية على الموقع الشبكي بدعم مالي وتقني من الدول المهتمة بالأمر، لشرح الغرض من نظام الإبلاغ الموحد وتيسير الإيداع الإلكتروني للأمن للتقارير؛

(ح) تقديم تقرير عن الخبرات المكتسبة في أثناء تلك الندوات والحلقات التدريبية؛

(ط) تقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء التي لا تتوفر لها القدرات اللازمة لإبلاغ البيانات، وتشجيع الدول الأعضاء على أن تقدم طوعا مساعدة ثنائية إلى الدول الأعضاء الأخرى؛

8 - تشجيع الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) إبلاغ الأمين العام بالمشاكل التي قد تواجهها في نظام الإبلاغ الموحد وبأسباب عدم تقديمها للبيانات المطلوبة؛

(ب) مواصلة موافاة الأمين العام بآرائها واقتراحاتها بشأن سبل ووسائل تحسين أداء نظام الإبلاغ الموحد في المستقبل وتوسيع نطاق المشاركة فيه، بما في ذلك إدخال التغييرات اللازمة على مضمونه وهيكله، وبتوصيات لتيسير مواصلة تطويره؛

9 - **تقرر** أن تبقي قيد نظرها مسألة إمكانية إنشاء عملية استعراضات دورية لتقرير النفقات العسكرية، مع مراعاة المعلومات المشار إليها في الفقرة 8 أعلاه؛

10 - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند الفرعي المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية" في إطار البند المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية".